



أكّدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن الوضع في سوريا لم يتغيّر بعد القرار رقم 2401، مشيرة إلى أن القرار كان هزيلاً وغير إلزامي.

ووثّقت الشبكة الحقوقية مقتل ما لا يقل عن 107 مدنيين في سوريا، خلال ثلاثة أيام من قرار مجلس الأمن الذي أقرّ هدنة إنسانية لمدة شهر.

وسجّل تقرير صادر عن الشبكة الحقوقية اليوم الأربعاء، مقتل 107 مدنيين، خلال ثلاثة أيام، من بينهم 34 طفلاً و18 سيدة، بالإضافة إلى تسجيل ثلاث مجازر بحق المدنيين في سوريا.

وأكّد التقرير تورط قوات النظام في قتل 83 مدنياً من مجموع الضحايا، فيما قتلت قوات التحالف الدولي 16 مدنياً، وتنظيم الدولة 4 أطفال، كما وثّقت الشبكة الحقوقية استهداف قوات النظام لمسجد وسوق شعبي، وإلقاء الطيران المروحي التابع للنظام ما لا يقل عن 47 برميلاً متقدّراً خلال ثلاثة أيام من الهدم، منها 43 برميلاً على محافظة ريف دمشق، و4 على حماة.

وجاء في تقرير الشبكة "لم يتغيّر بعد القرار رقم 2401 الذي جاءت عباراته هزلية، وغير إلزامية، ولا تحمل صيغة جزائية، أو عواقب في حال عدم الالتزام، فكان بمثابة ضوء أحضر للنظام السوري وحلفائه بممارسة عمليات القتل والقصف، وكأن شيئاً لم يكن"

وأضافت الشبكة: "عاد القصف العنيف والعشوائي بعد بضع ساعات فقط من صدور القرار، وفي ذلك عدة رسائل للنظام

وحلفائه، أبرزها إهانة بقية أعضاء مجلس الأمن الدائمين وغير الدائمين".

يشار إلى أن روسيا أعلنت بعد أيام من قرار مجلس الأمن، هدنة شكلية لخمس ساعات، في محاولة للالتفاف على القرار الدولي، وتحجيمه، تمهدًا لعودة عمليات القصف والإباده بشكل تدريجي.

المصادر: